منهج الشهرستاني في الملل والنحل

عرض ونقد

د. ثائر علي الكلاف*

لا يزال كتاب (الملل والنحل) من أهم كتب فنه حتى يومنا هذا، ويشهد على ذلك كثرة الإحالة إليه والاقتباس منه، وعلى الرغم من أهميته تلك ومن ثم شهرة صاحبه كمتكلم وفيلسوف ومؤرخ للدين؛ إلا أنه لم يحظ بدراسة علمية رصينة تتناول بنية هذا الكتاب وتحاول تقييمه بذكر ما له وما عليه، وقد تكفلت هذه الورقة البحثية بتسليط الضوء عليه من خلال مطلبين اثنين بعد التمهيد الآتي:

تمهيد (ترجمة الشهرستاني)

لم تحظ حياة الشهرستاني بترجمة وافية تتناسب ومكانة هذا العلم البارز، فمن ترجم له عوَّل على ما سطره ابن السمعاني[1] والبيهقي[2] والخوارزمي[3]، أو إضافات يسيرة جاءت عن السبكي[4] وابن خلكان[5]، ومن هنا تأتي صعوبة الكتابة

* جامعة دمشق.

1- انظر التحبير 2/ 160-162.
2- انظر تاريخ حكماء الإسلام 141-144.
3- انظر ياقوت الحموي: معجم البلدان3/ 377.
4- انظر طبقات الشافعية 4/ 78.
5- انظر وفيات الأعيان 4/ 273-275.

عنه، وإذا كان المقام لا يسمح لنا بالإطناب في التعريف به؛ فسنوجز القول على نحو لا يخل بالمقصود.

هو محمد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر المعروف بـ(الشهرستاني) نسبة إلى (شهرستان) من قضاء خراسان بين (نيسابور) و(خوارزم)، وفيها ولد ومات، فهو -إذاً- أعجمي الأصل، كانت ولادته عام (479هـ) على الراجح، وتوفي -على قول أكثر المؤرخين- في شعبان سنة (548هـ)[6]، وكالمعتاد فقد تلقى علومه الأولى في البيئة التي شبَّ فيها، ولما ناهز الثلاثين سافر حاجاً عام (510هـ)، ثم توجه إلى بغداد حيث درَّس ثلاث سنين في مدرستها النظامية، ثم رجع أدراجه إلى بلاده متنقلاً بين أمصارها[7].

وصف بمحاسن الأخلاق وأطايبها، ولا سيما أدب المحاورة مع حسن اللفظ والعبارة[8]، وكتبه تشهد على ذلك فليس فيها ما يشعر بقبح لفظ أو فحش في العبارة، فهو -بحق- أكثر المؤرخين نزاهة وأعفُّهم لساناً وأرحبهم صدراً وأبعدهم نظراً، وقد لاقت دروسه ومواعظه قبولاً حسناً عند مستمعيه لكثرة علمه وحسن إلقائه، كما نال حظوة عند بعض سلاطين عصره وقد أهدى إليهم كتابيه(الملل) و(المصارعة)[9].

لقد برع في الكلام والفلسفة والتأريخ للملل، وألمَّ بعلوم أخرى كالفقه والأدب[10]، وعلى الرغم من مكانته العلمية إلا أن مصادر ترجمته لم تذكر سوى

6- انظر التحبير 2/ 162، وطبقات الشافعية 4/ 78، ووفيات الأعيان 4/ 273، 274.

7- انظر المراجع السابقة.

8- انظر معجم البلدان 3/ 377.

9- كتب المصارعة لعلي بن جعفر الموسوي، وصرح في مقدمته أنه كتب الملل والنحل له أيضاً. انظر المصارعة ص2. وعلي هذا شيعي حكم (ترمذ)، وقد استقطب العلماء من معظم مدن خراسان، وطلب منهم أن يضعوا مؤلفات في الفنون التي يتقنونها، وكان الشهرستاني أحد هؤلاء، وقد طلب منه أن يرد على ابن سينا، فألف كتاب (مصارعة الفلاسفة). انظر مقدمة مصارعة الفلاسفة ص 58. وقد ردّ نصير الدين على كتاب الشهرستاني في كتاب سماه: (مصارعة المصارعة).

10- انظر تاريخ حكماء الإسلام ص143، ومحمد بدران: المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص163.

عدد قليل من شيوخه الذين أخذ عنهم في بداية الطلب؛ كأبي القاسم الأنصاري (ت511هـ)، وأبي الحسن المدني (ت494هـ)، وأبي نصر القشيري (514هـ)، وبه تخرج ثلة من طلبة العلم لم تعن المصادر بذكرهم، وعاصر لفيفاً من العلماء، ووقعت مناظرات بينه وبينهم كمحمد الخوارزمي، وأبي الحسن علي البيهقي[11].

عرف الشهرستاني ببراعة التأليف وكثرته وتنوعه، فقد ترك آثاراً في الكلام والفلسفة والتأريخ للفرق والفقه والتفسير[12]، ومن أشهرها:

1. الملل والنحل فهو من أشهر مؤلفاته؛ بل من أفضل المصنفات في فنه (وهو موضوع الدراسة وسنفصل القول فيه بعونه تعالى).
2. نهاية الإقدام في علم الكلام، وهو من أهم كتب الأشعرية[13].
3. مصارعة الفلاسفة: ألَّفه لمجد الدين علي بن جعفر الموسوي[14]، طبع بتحقيق د. سهير محمد مختار.
4. بحث في الجوهر الفرد، طبعه ألفرد جيوم ملحقاً بكتاب (النهاية)، فضلاً عن رسائل أشار إليها المؤلف نفسه في كتبه، أو نسبها له بعض المؤرخين.

كان شافعي المذهب في الفروع، أشعري المسلك في الكلام؛ ففي كتابه (نهاية الإقدام) تقرير لمذهب الأشعرية بالحجج والمناقشة والردود على المخالفين، وكان له أثر في المذهب؛ إذ لم يقتصر على التقليد والمتابعة، فله جهده وطريقته في بسط الأدلة وصياغتها واستنباط بعضها، وقد تعمق في المسالك العقلية والفلسفية على نحو كبير؛ ويبدو أنه أدرك ما تورث من حيرة واضطراب؛ فقال واصفاً ناصحاً (في مقدمة كتابه نهاية الإقدام):

11- انظر طبقات السبكي 4/ 78، وشذرات الذهب 3/ 149، وسير أعلام النبلاء 20/ 287، ومعجم البلدان 3/ 377، وتاريخ حكماء الإسلام ص142، 143.

12- للوقوف عليها راجع ما كتبته سهير مختار في رسالتها (الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية).

13- طبع بتحقيق المستشرق(ألفرد جيوم) عام (1931م) في لندن، وصدَّره بمقدمة ترجم له فيها.

14- انظر ص1.

لقد طفت في تلك المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعا كف حائر على ذقن أو قارعا سن نادم

ويختم وصيته بقوله: « فعليكم بدين العجائز، فهو من أسنى الجوائز »[15].

وقد اتهمه بعض معاصريه -وغيرهم- بالميل إلى الفلسفة، والاشتغال بظلماتها ونصرة مذاهبها، وبعده عن المنقول من كلام الله والرسول[16]، كما اتهم أيضاً بمحاباة بعض الفرق الباطنية ونصر طاماتهم[17]، ولعله -وهو الراجح- بريء من تلك الشناعات، فليس في كتبه ما يشهد لذلك، بل هي دالة على خلافه؛ إذ انتقد أكثر آرائهم -أعني الفلاسفة والباطنية- وأشهرها، أو لعله -كما ذكر ابن حجر نقلاً عن السبكي- يبدو منه ذلك على طريق الجدل[18]، أو أنها لا تعدو أكثر من تحاسد وتباغض يقع غالباً بين الخصوم والأقران، أو لقربه من بلاط السلطان.

المطلب الأول: كتاب الملل (محتوياته، مصادره)

نتكلم -بعونه تعالى- في هذا المطلب عن محتويات الكتاب ومصادره:

أولاً: محتويات الكتاب

بلغ هذا الكتاب حدَّ الشهرة والاستفاضة، فلا خلاف في نسبته للشهرستاني ولا اختلاف كذلك حول اسمه[19]، وقد ألَّفه استجابة لطلب نقيب (ترمذ) علي بن

15- نهاية الإقدام ص3، 4.

16- انظر ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية 1/ 324، ومعجم البلدان 3/ 377، وابن حجر: لسان الميزان 5/ 263.

17- انظر التحبير في المعجم الكبير 2/ 161، وابن حجر: لسان الميزان 5/ 263، ومن العبارات التي قد يفهم منها ذلك: « وفي الجملة كان علي مع الحق والحق معه »، ومن ثم إطراؤه على بعض أئمة أهل البيت ومبالغته في ذلك كمحمد بن الحنفية وجعفر الصادق، وثناؤه على جد الرسول ﷺ وقوله بمسألة النور الخفي.

18- انظر لسان الميزان 5/ 264.

19- انظر القنوجي: أبجد العلوم، دار الكتب العلمية (بيروت)، 1978م، وعبد اللطيف بن محمد رياض زادة (ت 1087هـ): أسماء الكتب، 1/ 102، ت: د. محمد التونجي، دار الفكر، =

جعفر الموسوي[20]، وفي نسخة أخرى للكتاب أنه أُلِّف لأبي القاسم محمود المروزي[21]، أو لعله أهداه للاثنين على التتابع، وكان تأليفه سنة (521هـ)، كما جاء في متنه.

وقد بدأه بمقدمات خمس[22]؛ ففي (الأولى) بين أقسام العالم جملة، وفي (الثانية) بيَّن القانون الذي تعددت على أساسه الفرق الإسلامية، وتكلم في (الثالثة) عن أول شبهة وقعت في الخليقة (من مصدرها، ومن أظهرها؟) وخصص المقدمة (الرابعة)؛ لبيان أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية (مصدرها ومن أعلنها؟)، وفي (الخامسة) بين السبب الذي جعله يرتب الكتاب على طريقة الحساب. ثم شرع – في القسم الأول– في الكلام عن أرباب الديانات والملل، بادئاً بالمسلمين حيث تصدرت المعتزلة ذلك في [الفصل الأول][23] من الكتاب، فذكر فرقهم: (الواصلية)، و(الهذيلية) و(النظامية)، و(الخابطية والحدثية) و(البشرية) و(المعمرية)، و(المردارية)، و(الثمامية)، و(الهشامية)، و(الجاحظية)، و(الخياطية والكعبية)، و(الجبائية والبهشمية)، ثم تكلم في [الفصل الثاني][24] عن الجبرية معرِّفاً بها ثم تعرض لأشهر فرقها، وهي (الجهمية)، و(النجارية) و(الضرارية)، ثم خصص [الفصل الثالث][25] للحديث عن الصفاتية معرِّفاً بها ومبيّناً التطور الذي لحق هذا المصطلح، وكيف بالغ بعضهم في إثبات الصفات حتى وقع في التشبيه، بينما بعضهم الآخر توقف في التأويل، وأجرى الصفات على ظاهرها، وأدخل تحت هذا المصطلح (الأشعرية) فتحدث عن إمامهم الأشعري الذي ينتسبون إليه، وذكر آراءه الكلامية ابتداء بالصفات وانتهاء بالكلام عن الإمامة والصحابة، كما

=

1983م، دمشق.

20- انظر مصارعة الفلاسفة ص14.

21- كما جاء في إحدى النسخ الخطية للكتاب التي اعتمد عليها د. بدران في تحقيقه. والمروزي هذا لم أقف له على ترجمة.

22- انظر الملل 12-35.

23- انظر السابق 43-84.

24- انظر السابق 85-91.

25- انظر السابق 92-113.

تعرض لآراء بعض أتباعه في بعض المسائل كخلق الأفعال والقدرة والاستطاعة، ثم بعد -كلامه عن الأشعرية- تكلم عن المشبهة وما انتهوا إليه من آراء، ومن هؤلاء مشبهة (الشيعة، والحشوية)، ثم ذكر الكرَّامية الذين بالغوا في الإثبات حتى وقعوا في التجسيم وبيَّن أنهم (12) فرقة، وأصولها ستة، غير أنه لما لم تصدر آراء تلك الفرق عن علماء معتبرين؛ لم يفردهم بالذكر واكتفى بالحديث عن محمد بن كرَّام الذي ينتسبون إليه وأشار إلى ما تفرع عنه.

ثم خصص [الفصل الرابع][26] للكلام عن الخوارج مبيناً هذا المصطلح وما اجتمعوا عليه من القول، ثم تكلم عن كبار فرقهم، وهي: (المحكمة) و(الأزارقة)، و(النجدات) و(البيهسية)، و(العجاردة) و(الثعالبة)، و(الإباضية) و(الصفرية)، وختم الفصل بالكلام عن تتمة رجال الخوارج، ثم تضمن [الفصل الخامس][27] من الكتاب في قسمه الأول الكلام عن المرجئة ذاكراً أشهر فرقهم وهم: (العبيدية)، و(الغسانية)، و(الثوبانية)، و(التومنية)، و(الصالحية)، مذيلاً الفصل بذكر تتمة رجالهم، أما [الفصل السادس][28] فبسط فيه القول عن الشيعة؛ فقسمهم إلى خمس فرق، وهم: (الكيسانية) و(الزيدية)، و(الإمامية) و(الغلاة) و(الإسماعيلية)، ثم في حديثه عن كل فرقة من هؤلاء ذكر ما تتضمنه من فرق تشعّبت عنها؛ فذكر من فرق الكيسانية مثلاً (المختارية)، و(الهاشمية)، و(البيانية)، و(الرزامية)، وهكذا. وختم القسم الأول بـ[الفصل السابع][29] الذي جعله لأهل الفروع؛ فتكلم عن أصول الاجتهاد وأركانه، وشرائطه وحكمه، وأحكام المجتهدين في الفروع والأصول، وأصنافهم.

أما القسم الثاني من الكتاب؛ فتكلم فيه عن الملل والنحل من غير أهل الإسلام، فخصص [الفصل الأول][30] للكلام عن أهل الكتاب، فبعد التمهيد تكلم

26- انظر الملل 114-138.
27- انظر السابق 139-146.
28- انظر السابق 146-190.
29- انظر السابق 198-207.
30- كذلك 210-219.

عن اليهودية: كيف لزمهم هذا الاسم، ثم ذكر المسائل الجوهرية لديهم: (جواز النسخ وعدمه) و(التشبيه ونفيه) و(القول بالقدر والجبر)، و(تجويز الرجعة واستحالتها)، ثم تحدث -بإشارات موجزة- عن اشتمال التوراة -على الرغم مما طرأ عليها من تحريف- على كون شريعة محمد حقاً وكون صاحبها محقاً، وكيف أن القرآن جمع بين ما تضمنته التوراة من أحكام السياسة الظاهرة، وما تضمنه الإنجيل من أحكام السياسة الباطنة الخاصة، ثم شرع بعد ذلك في ذكر أشهر فرقهم مبيناً إلى من تنسب وماذا تعتقد؟ وهي: (العنانية) و(العيسوية) و(المقاربة واليوذعانية) و(السامرة). وفي [الفصل الثاني][31] تحدث عن النصارى معرفاً بهم وذاكراً موجز القول في ترجمة المسيح ومعجزاته، مبيناً اختلاف الحواريين حول طبيعته ونزوله وصعوده، ثم انتقل للكلام عن أشهر فرقهم، وهي: (الملكانية) و(النسطورية) و(اليعقوبية) مبيناً اعتقاداتها في المسيح، موضحاً ما بينها من اختلاف وفوارق؛ ثم تكلم -بعد ذلك- عمن له شبهة كتاب، وبعد كلام مجمل عنهم ذكر مذاهبهم على التفصيل، ففي [الفصل الأول][32] تكلم عن (المجوس) الذين قالوا بأصلين (نور أزلي، وظلمة محدثة)، وعن فرقهم وهي: (الكيومرثية) و(الزروانية) و(الزرادشتية). وفي [ثاني الفصول][33] تكلم عن الثنوية (أصحاب الأصلين الأزليين)، ذاكراً فرقهم وهي: (المانوية) و(المزدكية) و(الديصانية) و(المرقيونية)، و(الكيونية) و(الصيامية) و(التناسخية) وختمه بالكلام عن بيوت النيران للمجوس.

وخصص القسم الثالث من الكتاب للكلام عن أهل الأهواء والنحل من الصابئة والفلاسفة وآراء العرب في الجاهلية وخاتماً بآراء الهند، ومعتمد هؤلاء -كما يرى- على الفطر السليمة والعقل الكامل والذهن الصافي، ففي [الفصل الأول][34] -الذي جاء في سطور قليلة- بيَّن حقيقة الصابئة ومدار مذهبها، وتكلم

31- كذلك 220-226.
32- انظر السابق 233-239.
33- كذلك 244-254.
34- انظر السابق 5، 6.

في [الفصل الثاني][35] عن أصحاب الروحانيات مبيناً معتقداتهم، ثم خصص مساحة واسعة لما سماه (مناظرات بين الصابئة والحنفاء) في المفاضلة بين الروحاني المحض وبين البشرية النبوية، ثم عدل عنها إلى ذكر حِكَم هرمس العظيم، لا على أنه من جملة فرق الصابئة، بل لأن حِكَمه تدل على تقرير مذهب الحنفاء في إثبات الكمال في الأشخاص البشرية، وإيجاب القول باتّباع النواميس الإلهية، وفي [الفصل الثالث][36] تكلم عن أصحاب الهياكل والأشخاص وهم من جملة الصابئة، فبعد أن أدرج مقالاتهم في المناظرات جملة، ذكرها في هذا الفصل تفصيلاً، ثم ذكر في الفصل ذاته، مناظرات إبراهيم عليه السلام لهما وكسره مذاهبهما، ثم خصص [الفصل الرابع][37] للكلام عن فرقة من الصابئة وهي (الحرنانية)؛ فسرد مقالاتهم مركزاً على قضيتي التناسخ والحلول، وما زعموه من أن الله تعالى أجل من أن يخلق الشرور والقبائح، وإنما هي واقعة -بالضرورة- عن اتصالات الكواكب سعادة ونحوسة، واجتماعات العناصر صفوة وكدورة.

ثم تجاوز ذلك للكلام عن الفلاسفة معرفا بهم مبيناً -على وجه الإجمال- ما وقع من خلاف بين الأوائل والأواخر في الحكمة القولية العقلية ومسائلها؛ وختم التمهيد ببيان موقف الفلاسفة من النبوات وأقسامهم، ثم تكلم في [الفصل الأول][38] عن الحكماء السبعة وهم: (تاليس)، و(أنكساغورس) و(أنكسيمانس)، و(أنبادقليس)، و(فيثاغورس)، و(سقراط)، و(أفلاطون)، وفي [الفصل الثاني][39] تكلم عن الحكماء الأصول واعتنى بذكر حكمهم المرسلة؛ لأنه لم يجد لهم رأياً في المسائل التي تكلم عنها سلفهم كالإبداع، والمبدع، والإرادة، والمعاد، ومن هؤلاء أيضا نساك؛ وعبادتهم عقلية لا شرعية وهم: (فلوطرخيس)، (أكسنوفانس)، (زينون الأكبر)، (ديمقريطس)، (هرقل الحكيم)، (أبيقورس)، (سولون الشاعر)، و(ميروس)، و(بقراط)، و(ديمقريطيس)، و(أوقليدس)، و(بطلميوس)، وأهل

35- انظر السابق 6-48.
36- انظر السابق 49-53.
37- انظر السابق 54-57.
38- انظر الملل 61-94.
39- انظر السابق: 95-118.

المظال (خروسيبس، زينون).

أما في [الفصل الثالث][40]، فقد تحدث فيه عن متأخري حكماء اليونان، وهم الذين تلوا من أشرنا إليهم سابقاً في الزمان وخالفوهم في الرأي، مثل: أرسطوطاليس، وذكر جملة من آرائه حصرها في ست عشرة مسألة تتعلق في إثبات واجب الوجود وأنه واحد، وأنه عقل وعاقل ومعقول لذاته، وأنه لا يعتريه تغير، وحيّ وباق لذاته، وأنه لا يصدر عن الواحد إلا واحد، وعدد المفارقات، وفي صدور نظام الكلّ عنه، وأن النظام في الكل متوجه إلى الخير، وأن الشر واقع بالعرض، وأن الحركات سرمدية، وكيفية تركيب العناصر، وفي الآثار العلوية، وماهية النفس الإنسانية، ووجه اتصالها بالبدن ووقت اتصالها، ومن ثم بقائها بعد البدن وسعادتها في العالم العقلي، ثم تكلم عن حكم (الإسكندر) الرومي و(ديوجانس) الكلبي، والشيخ اليوناني وهو لقب أطلقه المسلمون على أفلوطين، و(ثاوفرسطيس)، وشبه برقلس في قدم العالم، وآراء كل من: (ثامسطيوس)، و(الإسكندر الأفروديسي)، و(فرفريوس).

أما [الفصل الرابع][41]، فجعل عنوانه: (المتأخرون من فلاسفة الإسلام)، فعدد أشهرهم ولم يتكلم إلا عن ابن سينا وأعرض عن الباقين مبيناً سبب ذلك أن طريقته «أدق عند الجماعة، ونظره في الحقائق أغوص»[42]، وعلى الرغم من الإيجاز والاختصار؛ إلا أنه بسط كلامه في معظم المسائل الأساسية التي قامت عليها فلسفته، وهي: (المنطق، الإلهيات، والطبيعيات)، ثم سرد آراء العرب في الجاهلية، فتكلم في [الفصل الأول][43] عن معطلة العرب، وهم في نظره ليسوا صنفا واحدا؛ بل منهم من أنكر الخالق والبعث، ومنهم من أقر بالخالق وأنكر البعث والإعادة، ومنهم من أقر بالخالق والبعث؛ ولكنه أنكر الرسل وعبد الأصنام، ثم ذكر شبهاتهم في ذلك ثم ختم الفصل بالكلام عن أصنام العرب، وفي [الفصل

40- كذلك: 119-157.
41- كذلك: 158-231.
42- كذلك: 2/ 159.
43- انظر الملل: 235-237.

الثاني][44] تكلم عن المحصلة من العرب وهم من حصل علماً من العلوم، أو فناً من الفنون، وأشهرها ثلاثة: (الأنساب والتواريخ والأديان) وثانيها (علم الرؤيا)، وثالثها (علم الأنواء) الذي يتولاه الكهنة والقافة منهم، ثم بين -بعد الكلام عن علومهم- معتقداتهم، وتقاليدهم التي أقرها الإسلام وبعض عاداتهم، وختم الكتاب ببيان آراء الهند، وتكلم عن خمس فرق منهم -وكل واحدة تفرعت عنها فرق- وهي: (البراهمة)، و(أصحاب الروحانيات)، و(أصحاب الهياكل)، و(عبدة الأصنام)، و(الحكماء) وبهم أنهى الكتاب[45].

ثانياً: مصادر المؤلف في الكتاب

في مواضع كثيرة من كتابه -وهو الغالب- يحكي الآراء والأقوال مجردة عن مصادرها، وهو صنيع كثير من مؤلفي عصره والشائع عند القدماء عموما، وأحيانًا يصرح بمن نقل عنه، فربما صرح باسم الشخص وكتابه، وقد يقتصر على اسم المؤلِف دون المؤلَف، وقد يحكي الأقوال والآراء بصيغة البناء للمجهول (صيغة تمريض) نحو حكي، يحكى، نقل؛ ليشعر بضعفها، أو بشذوذها وغرابتها[46].

وعموما ما ذكر من مصادر تعد ضئيلة بالنسبة لمادة الكتاب، وعلى أي

44- انظر السابق 238-249.

45- انظر السابق 250-263.

46- من ذلك قوله: يحكى عن داود الجواربي ونعيم بن حماد المصري وغيرهما من أصحاب الحديث أنه تعالى ذو صورة وأعضاء، ويحكى عن داود أنه قال: اعفوني من الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك [الملل والنحل 1 /172]، «وحكى ابن الراوندي عنه [أي الجاحظ] أنه قال: إن للقرآن جسدا يجوز أن يقلب مرة رجلا ومرة حيوانا» [الملل والنحل: 1 /74]، وقد نقل عنه [هشام بن سالم] أنه أجاز المعصية على الأنبياء مع قوله بعصمة الأئمة [الملل والنحل: 1 /172]، ومن العجب أنه نقل في الأناجيل أن الرب تعالى قال: إنك أنت الابن الوحيد ومن كان وحيدا كيف يمثل بواحد من البشر [الملل والنحل: 1 /219]، ومما نقل عن فيثاغورس: أن العالم إنما ألف من اللحون البسيطة الروحانية، [الملل والنحل: 2 /73]، «ومن العجب أنه نقل عنه [طاليس] أن المبدع الأول هو الماء» [الملل والنحل: 2 /60]، وغير ذلك.

حال ففي تأريخه للفرق الإسلامية ربما عوَّل على مصادر الفرقة وهـذا هـو المـنهج السليم، فعزا بعض ما أورده عـن الكرَّاميـة إلى زعـيمهم محمـد بـن كـرام في كتابـه (عذاب القبر)[47]، وكذلك في نقلـه عـن المعتزلـة، وعنـد حديثـه عـن الإسماعيليـة ترجم بعض مصنفات الحسن بن الصـباح وهـو مـن أعيـانهم[48]، وفي كلامـه عـن أهل الكتاب لم يصرح بمصادره عن اليهودية، أما بالنسبة للنصـرانية فـذكر أنـه رأى رسالة (بولس) إلى اليونانيين وذكر شيئاً من مضمونها[49]، أما عنـد تناولـه لمـن لـه شبهة كتاب، فقد عزا بعض ما ذكره عـن المجـوس إلى تـواريخ الهنـد والعجـم[50]، وأما بالنسبة للزرادشتية فقـد نقـل وتحـدث عـن كتـاب زرادشـت (زنـد أوسـتا)[51] إضافة إلى ما نقله عن الجيهاني في (مقالاته)[52]، وكذا عن أبي حامـد الزوزنـي في شأن بعض المجوس وفرق الإمامية[53]، أما الصابئة فلم يصرح بشـيء مـن مصـادره عنهم، وفي كلامه عن آراء العرب صرح بالنقل عـن محمـد بـن سـائب الكلـبي[54]، واستفاد من الجاحظ في كتابه (أديان العرب)[55]، وعند نقلـه لآراء الهنـد لم يصـرح بشيء من مصادره، غير أن النـاظر فيمـا كتبـه الشهرسـتاني ومـا كتبـه المقدسـي في (البدء والتاريخ) وابن النديم في (الفهرست) يقف على شـيء مـن التقـارب والتشـابه في معظم ما سطروه عنهم[56].

وعموما فالمصادر التي صرح بذكرها هي: (التوراة) و(الأناجيل وشـروحها)،

47- انظر الملل: 1/ 107.

48- « ونحن ننقل ما كتبه بالعجمية إلى العربية ولا معاب على الناقـل والموفـق مـن اتبـع الحـق واجتنب الباطل » [الملل والنحل: 1 /190].

49- انظر الملل 1/ 219.

50- انظر السابق: 1/ 232.

51- انظر السابق: 1/ 235.

52- انظر السابق 1/ 235.

53- « ونحن ننقل ما كتبه بالعجمية إلى العربية ولا معاب على الناقـل والموفـق مـن اتبـع الحـق واجتنب الباطل » [الملل والنحل: 1 /190].

54- الملل والنحل: 2/ 244.

55- انظر جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام 11 /13.

56- انظر مثلاً كلام ابن النديم على عَبَدة الشمس ص 488، وعبدة القمر ص488.

وبعض مصنفات ابن النعمان والحسن بن الصباح، ومقالات الخوارج للكرابيسي ورسالة بولس [ويسميه فولوس] إلى اليونانيين وكتاب (زنداستا) لزرادشت، والنواميس (الخمسة الأخيرة) لأفلاطون، وبعض كتب أرسطو (كتاب ما بعد الطبيعة، وكذا الآثار العلوية وحرف اللام والسماء والعالم) وكتاب (النفس) للإسكندر الأفريوسي، و(شرح كتاب ما بعد الطبيعة) لثامسطيوس، والمبادئ لفلوطرخيس، وتواريخ الهند والعجم، و(الشابوقان) لـ(ماني)[57].

أما بالنسبة للأشخاص الذين اكتفى بذكرهم؛ دون التصريح بمصادره في النقل عنهم، فهم كثر أبرزهم: الكعبي المعتزلي، والأشعري، وغسان بن أبان المرجئ، وابن الراوندي، والوراق، واليمان بن رباب من رؤوس الخوارج، وابن نصر الجيهاني (اتهم بالمانوية)، ومحمد بن شبيب (من مرجئة القدرية)، وأبو حامد الزوزني، وجعفر بن حرب (من أعيان المعتزلة)، وابن السائب الكلبي، وأرسطوطاليس وتلميذه ثاوفرطس (ت286 ق. م)، وابن سينا الطبيب الفيلسوف[58].

المطلب الثاني: تقييم الكتاب

تبوأ الكتاب -في فنه- منزلة عظيمة، وسد ثغرة مهمة، فكان مرجع جلّ الباحثين على مر العصور، ويشهد لذلك كثرة اقتباساتهم منه وإحالتهم عليه وتناولهم له بالدرس والبحث، فهو بحق دائرة معارف متخصصة في الأديان والفرق والآراء الفلسفية والوضعية، وهو أسبق المحاولات لدراسة تاريخ الأديان في أي لغة كانت، وليس الاهتمام بهذا الكتاب مقصوراً على الشرقيين، فقد نال حظوة كبيرة عند باحثي الغرب ومؤرخيه؛ فحققوه وترجموه ونشروه -في أكثر من لغة- غير

57- انظر التوثيق على الترتيب: (1/ 15) (1/ 172) (1/ 190) (1/ 127) (1/ 219) (2/ 87) (2/ 87) (2/ 118) (2/ 118) (2/ 85) (1/ 232)

58- انظر توثيقها على الترتيب: (1/ 48)، (1/ 71)، (1/ 127)، (1/ 140)، (1/ 69)، (1/ 172)، (1/ 139)، 1/ 235)، 1/ 251)، (1/ 161)، (1/ 64)، (2/ 244)، (2/ 88)، (2/ 88)، (2/ 200).

مرة[59].

وفي المقابل وجد من انتقد الكتاب وسجل عليه بعض المآخذ، فابن تيمية (ت728هـ)، وإن امتدح الكتاب بأنه أجمع من أكثر الكتب المصنفة في المقالات وأجود نقلاً؛ إلا أنه أشار إلى أن ما ينقله كتَّاب المقالات -ومنهم الشهرستاني- ينقله بعضهم عن بعض، مما لم يحرر فيها أقوال المنقول عنهم، وأنهم لا ينقلون أقوال السلف، وليس ذلك تعمداً منهم وإنما لجهلهم بها، ومن ثم لا يذكرون الإسناد في عامة النقل، بل هو -يقصد الشهرستاني- ينقل من كتب من صنف المقالات قبله، مثل أبي عيسى الوراق وهو متهم في كثير مما ينقله، ومثل نقله عن بعض رجالات الفرق الضالة، فضلاً عن المعتزلة الطاعنين في كثير من الصحابة، فالشهرستاني -كما يرى ابن تيمية (ت728هـ)- نقل في غير موضع أقوالاً ضعيفة؛ إلا في نقله عن الأشعرية وابن سينا -وأضرابه من الفلاسفة- فهو خبير بها[60].

وقبل ذلك انتقده الفخر الرازي (ت606هـ) لنقله المذاهب الإسلامية من كتاب (الفرق بين الفرق) للبغدادي[61]، وهذا الأخير شديد التعصب على المخالفين، ولا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه الصحيح[62]، وسيتضح لنا لاحقا أن في كلام الرازي هذا تحاملاً كبيراً[63]، وانتقده أيضاً بعض المعاصرين، كالمستشرق البارون كارادي فوني فمع مدحه له، أخذ عليه بعض الهنات؛ إذ رأى أن مقارنة

59- ومن هؤلاء وليم كورتن فقد نشر الكتاب سنة 1846م في جزأين، وانظر المدخل إلى كتاب الملل والنحل 138. و الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص365.

60- انظر منهاج السنة 6/ 194.

61- هذا الكلام ليس دقيقا، فالناظر فيه يجد خلاف قول الرازي؛ فمصادره متنوعة ولا يمكن حصرها في كتاب البغدادي، فالفرق بين الكتابين -في المنهج والمضمون- لا يخفى على ذي لب.

62- انظر مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر ص39، 40.

63- وجه تخصيص الرازي هنا -مع أن كلام غيره لا يخلو من تحامل أيضاً- أنه جعل مصدر الشهرستاني هو كتاب الفرق كما يفهم من عبارته، والناظر في الكتابين يجد خلاف ذلك.

بالزمن الحالي يظهر صاحبه جاهلاً بالفلسفة الإغريقية[64]، وفي الاتجاه ذاته يأتي كلام أحمد أمين حيث قال: «ورأيت مؤلفي العرب -كالشهرستاني والقفطي وأمثالهما- قد خلطوا حقاً وباطلاً، فكثيراً ما نسبوا القول إلى غير قائله وترجموا حياة فيلسوف ترجمة لا يقرها التاريخ الصحيح، وخلعوا عليها من خيالهم الإسلامي ما لا يتفق وحياة الفلاسفة اليونانيين الوثنيين»[65]، وحذا حذوه محمد غلاب[66]، وأحمد محمود صبحي[67]، وعبد الحليم محمود[68] وعلي سامي النشار[69] وآخرون.

وبعد هذا لا بد أن نقف على محاسن الكتاب، وما أخذ عليه أيضاً: جعل مصدر الشهرستاني كتاب

أولاً: محاسن الكتاب

للكتاب محاسن جمة بلا ريب، وسنشير هنا إلى جملة منها:

1. سلك الشهرستاني منهجاً واضحاً، ولم يخبط خبط عشواء، أو يكتب على غير هدى، وقد بيَّن ذلك -بلا لبس ولا غموض- بعبارة جامعة «شرطي على نفسي: أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم؛ من غير تعصب لهم ولا كسر عليهم، دون أن أبين صحيحه من فاسده، أو أعين حقه من باطله، وإن كان لا يخفى على الأفهام الذكية في مدارج الدلائل العقلية لمحات الحق ونفحات الباطل»[70]. وهذا الكلام ليس على إطلاقه، فقد خرج عن هذا المنهج في مواضع كما سنرى.
2. صرح في مقدمة كتابه بأنه طالع مقالات أهل العلم من أرباب الديانات

64- انظر سهير مختار: الشهرستاني وآراؤه ص366.
65- نقلاً عن مقدمة كيلاني لكتاب الملل ص4.
66- انظر الفلسفة الإغريقية 1/ 45، 46، 65، 66.
67- انظر في علم الكلام 2/ 239.
68- انظر التفكير الفلسفي في الإسلام ص7.
69- انظر نشأة الفكر الفلسفي 1/ 116.
70- الملل 1/ 16.

والملل، وأهل الأهواء والنحل، ووقف على مصادرها وموارداها[71]، وهذا منهج علمي سديد ينبغي أن يتسلح به المؤرخ المنصف حتى لا يقول أحداً ما لم يقل، ولا ينسب إليه ما يعتقد خلافه، وإن كان يؤخذ على المؤلف أنه لم يستطع الوفاء بما قال تمام الوفاء، وقد يعذر فيما أرى، ذلك أن النحل كثيرة، وتداخل آرائها وقلة مصادرها -بل ندرته أحياناً- لا يخفى على ذي بصيرة، ولا يزال هذا الأمر غير متحقق حتى للمؤرخ المعاصر.

3. لقد جوَّد المؤلف عالياً في حسن الترتيب، فقد صدر كتابه بمقدمات تمهد للشروع في الكلام عن الملل والنحل، ووفَّق إلى حدٍ كبير في ضبط الفرق ومقالاتها متبعا منهجاً متميزاً، فلم يجعل كل خلاف يوجب التفرق والاختلاف، و« ليس كل من تميز عن غيره بمقالة ما في مسألة ما عُد صاحب مقالة، وإلا فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر والعد »[72]، فلا بد من ضابط يكون أصلاً أو قاعدة يعد الاختلاف فيه معتبرا، ويكون قائله صاحب مقالة[73]، فحَصَر ذلك في (أربع) قواعد أولها:(الصفات والتوحيد فيها)، وثانيها: (القدر والعدل فيه)، وثالثها: (الوعد والوعيد والأسماء والأحكام)، ورابعها: السمع والعقل والرسالة والإمامة، وكل قاعدة يندرج تحتها مسائل تتفرع عنها، أو ذات صلة بها، وهكذا فإذا انفرد أحد من أئمة الأمة بمقالة من تلك القواعد عدت مقالته مذهباً وجماعته فرقة، وأما ما سوى ذلك فلا[74]، ومن هنا فقد حصر الفرق جميعها في أربع فرق كبار هي: (القدرية والصفاتية والخوارج والشيعة).

4. لا يكتفي مؤرخنا بمجرد ذكر المصدر والعزو إليه، بل يبين أحيانا صحة نسبته، كما فعل في الرسالة المنسوبة للحسن البصري في (القدر)، إذ شكك في تلك النسبة لما فيها من آراء لا تنسجم مع ما كان عليه الحسن من موافقته

71- انظر السابق: 1/ 11.
72- السابق: 1/ 14.
73- انظر السابق: 1/ 14
74- انظر السابق: 1/ 14، 15.

للسلف (بأن القدر خيره وشره من الله تعالى)، وافترض نسبتها لواصل[75]، وإن كان هذا الافتراض ليس راجحاً[76]، كما شكك في صحة النقل عن معمر بن عبَّاد السلمي (من رجال المعتزلة) بـ(أن الله محال أن يعلم نفسه)[77] مستنداً إلى أنه لا يمكن لعاقل أن يقول ذلك، أو حمل قوله على موافقة بعض الفلاسفة. وهذا التشكيك في محله، فكتب قومه التي سردت آراءه لم تذكر هذا القول، كما أن الأشعري -وهو من أعلم أهل السنة بمقالاتهم- لم يورد ذلك، بل إن الخياط المعتزلي قد نفاها صراحة وجعلها من مفتريات ابن الراوندي عليه[78].

5. ترك كتاب الشهرستاني هذا أثراً كبيراً فيمن جاء بعده؛ إذ عول عليه كثير ممن كتب عن الفرق والأديان، ومن هؤلاء أبو الفداء في (مختصر أخبار البشر)[79]، وابن الوردي في (تاريخه)[80]، والمقريزي في (الخطط والاعتبار)، والسفاريني في (لوامع الأنوار) والكرماني في (شرح المواقف) ومحمد صديق خان في (خبيئة الأكوان في افتراق المذاهب والأديان)، وربما كان بعضها أشبه بالاختصار والتلخيص، أما المعاصرون فقد وضعوا الكتاب موضع العناية والاعتبار، حتى إن كل من ألَّف في هذا المضمار نقل عنه واتخذه مرجعاً ومنهلاً.

6. لم يكتف الشهرستاني بعرض أراء الفرق الإسلامية، كما فعل الأشعري في (المقالات) والبغدادي في (الفرق بين الفرق)؛ بل عرض للملل والنحل الأخرى (من له كتاب، أو شبهة كتاب، أو أهل الأهواء والفلسفة). وهذه مزية

75- انظر السابق: 1/47.

76- لأن الرسالة كتبت إلى عبد الملك الذي مات سنة 86هـ، بينما كانت ولادة واصل سنة (80هـ)، ولا يعقل أن يكون أرسلها له وهو في هذه السن

77- انظر الملل: 1/ 64.

78- انظر الانتصار ص57، ت: نيبرج، مكتبة الدار العربية، ط1، 1925م

79- حيث اكتفى بالنقول عن الشهرستاني عند كلامه عن اليونان والعرب في الجاهلية واليهود والنصارى. انظر مثلاً 1/ 108-145.

80- نقل عنه ما يتعلق بأديان العرب والفرس واليونان وأهل الكتاب. انظر مثلاً 1/ 32-76.

انفرد بها عن غيره من كتب المقالات وكتابها.

7. عرض مقالات الفرق وآراء أصحابها دون مناقشتها في الغالب أو نقدها، على الرغم من غرابة بعضه ونكارته وبعده عن روح الإسلام، وعموماً فقد اقتصر عمله -كما ذكر- على «استيعاب المقالات كلها، وحسن الترتيب، وجودة النقل»[81] متبعا ما يعرف بالمنهج التاريخي الوصفي، وهو يشبه ما فعله شيخ مذهبه في (المقالات)، وأبو الريحان البيروني في كتابه «تحقيق ما للهند من مقولة». ولم يخرم هذه القاعدة إلا في مواضع نادرة منها نقده لأرسطو وعبارته في ذلك: «وكان أرسطوطاليس يؤثر قوله [أي قول ديمقريطس] على قول أستاذه أفلاطون الإلهي، وما أنصف»[82].

8. حسن التنظيم والعرض بعبارات مختصرة قليلة المبنى كثيرة المعنى، ويشهد لذلك صغر حجم الكتاب مع ما تضمن من معلومات كثيرة تناولت مختلف الملل والنحل، فمثلاً في مسألة تعليل تسمية المعتزلة بهذا الاسم اقتصر على إحدى الروايات -اعتزال واصل عن الحسن البصري لأجل مسألة الكبيرة- معرضا عن الباقيات[83]، ونسب أبا الحسن الأشعري إلى الصحابي الجليل أبي موسى وأعرض عن تفاصيل النسب[84] مخالفاً ما فعل غيره -كابن عساكر في (تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري)- ممن ترجم له، ولم يفصل -كما فعل أصحاب الطبقات- في سبب رجوع الأشعري عن مذهب المعتزلة؛ واكتفى بما ترجح لديه وهو مناظرته لشيخه الجبائي[85] دون سرد تفاصيلها.

9. له عناية خاصة بالمصطلحات، فتراه قبل الخوض في الفرق الإسلامية يورد مقدمة يبين فيها بعض المصطلحات، ومن أمثلة ذلك: أنه بين معنى كل من

81- مصارعة الفلاسفة ص2.
82- انظر الملل: 2/ 111.
83- انظر السابق: 1/ 45.
84- انظر السابق: 1/ 93.
85- انظر السابق: 1/ 91.

(الدين) و(الملة) و(الشرعة) و(الإسلام) و(الحنيفية) و(الجماعة)[86]، وعرّف بأسماء الفرق (المعتزلة)[87] و(الجبرية)[88] و(الصفاتية)[89]، وفعل ذلك أيضاً بالنسبة لـ(الدهريين)[90] و(الفلاسفة)[91] و(الصابئة)[92].

10. اعتنى المؤلف بطريقة التقابل والتضاد وهي ذكر الطوائف والفرق التي تتقابل مع بعضها تقابل التضاد، حيث يقول في هذا الشأن: « الفريقان من المعتزلة والصفاتية متقابلان تقابل التضاد، وكذلك القدرية والجبرية، والمرجئة والوعيدية، والشيعة والخوارج »[93]، حتى تقسيم الكتاب قام على ذلك حيث قسمه إلى قسمين: 1. أهل الديانات والملل 2. أهل الأهواء والنحل، وفائدة ذلك كبيرة حيث تتنبه الأذهان إلى الفوارق المتضادة بين المذاهب المختلفة.

11. يهتم المؤلف بالخواتيم؛ فقد يضع لأغلب الفرق والطوائف خاتمة يستدرك فيها ما قد فاته، فتراه يفرد خاتمة يذكر فيها (رجال) الشيعة و(مصنفي) كتبهم[94]، وفي حديثه عن اليهود يختمه بالإشارة إلى ما (أجمعوا) عليه[95]، وبالنسبة للمجوس يذكر (بيوت) النيران لديهم[96].

12. الصناعة التأريخية واضحة لديه، فيهتم: بنشأة العَلَم ومن عاصر وبمن تأثر وعلى من تتلمذ؟ وأمثلة ذلك كثيرة، « فواصل بن عطاء نسج على منوال معبد

86- انظر السابق: 1/ 38، 39.
87- انظر السابق 42/1.
88- انظر 84/1.
89- انظر 92/1.
90- انظر 2/2.
91- انظر 57/2.
92- انظر 4/2.
93- انظر السابق: 1/ 43.
94- انظر السابق: 1/ 172.
95- انظر الملل: 1/ 217.
96- انظر السابق 1/ 252.

الجهمي وغيلان الدمشقي وتأثر بهما من بدعة القول بالقدر»[97]، «طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين نشرت أيام المأمون فخلطت مناهجها بمناهج الكلام»[98] ويفهم من ذلك أن مذهب المعتزلة مر بمرحلتين: مرحلة غير فلسفية وأخرى فلسفية، «متأخرو المعتزلة كالجبائيين -أبو علي وابنه أبو هاشم- والقاضي عبد الجبار وأبو الحسين البصري لخصوا طرق أصحابهم وتفردوا عنهم بمسائل»[99]، «كان -أي واصل- تلميذا للحسن البصري يقرأ عليه العلوم والأخبار وكانا -أي واصل وعمرو- في أيام عبد الملك بن مروان وهشام بن عبد الملك»[100]، «والعلاف أخذ الاعتزال عن عثمان الطويل عن واصل»[101] «وصحبه أبو يعقوب الشحام»[102]، «وأما معمر بن عباد السلمي وثمامة بن أشرس النميري وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ فكانوا في زمان واحد متقاربين في الرأي والاعتقاد»[103]، «والعلاف توفي في أول خلافة المتوكل سنة خمس وثلاثين ومئتين»[104]، و«جهم بن صفوان -وهو من الجبرية الخالصة- ظهرت بدعته بترمذ وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية»[105]، و«الشيعة هم الذين نقلوا الأحاديث التي فيها تشبيه من اليهود إلى المسلمين»[106]، «وأن التشيع تأثر باليهودية والنصرانية وبراهمة الهند والفلاسفة والمجوس والمزدكية وغيرها من الفرق

97- انظر السابق: 1/30.
98- انظر السابق: 1 /20.
99- انظر السابق: 1/ 20.
100- انظر السابق: 1 /45.
101- انظر السابق: 1/ 49.
102- انظر السابق: 1/ 53.
103- انظر السابق: 1 /20.
104- انظر السابق: 1/ 53.
105- انظر السابق: 1 /85.
106- انظر الملل: 1/ 100)، بعض الباحثين الغربيين يميل إلى عكس هذا؛ إذ يرى أن إنكار التشبيه يرجع في أصله إلى لبيد بن الأعصم اليهودي. انظر ولفسون: فلسفة الكلام 1/ 132.

الحلولية والتناسخية»[107]، ويفهم من كلام الشهرستاني -بأن رونق الكلام ابتدأ من عهد هارون الرشيد- وجود علم كلام سابق على نشأة الاعتزال، وهو ما ذهب إليه ابن خلدون فيما بعد[108].

13. إذا كان القول ثابتا عن صاحبه حكاه بصيغة الجزم، وإلا حكاه بصيغة التضعيف والتمريض، ومثال ذلك: ما ذكره عن بعض الخوارج بشأن إنكار سورة يوسف: «ويحكى عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن، ويزعمون أنها قصة من القصص. قالوا: ولا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن»[109]، وهو أصاب وما أخطأ في هذا، فممن نسب إليهم ذلك: أبو الحسن الأشعري[110]، وأبو المظفر الإسفراييني[111]، وعبد القاهر البغدادي[112]، والرازي[113]، والإيجي[114]، وتابعهم عليه بعض المستشرقين: جولد زيهر[115]، ولويس غرديه[116]، ومن المعاصرين توفيق الطويل[117] ومحمد أبو زهرة[118] وغيرهم. ومع كثرة هؤلاء إلا أنه ينبغي التعامل بحذر شديد مع هذه النسبة للأمور الآتية: ندرة تراث الخوارج، فأقوال الخوارج -كما ذكر ابن تيمية- إنما عرفناها من نقل الناس عنهم، ولم نقف لهم على كتاب مصنف[119]، ومن ثم أقدم من نسب هذه المقالة إلى الخوارج هو أبو الحسن

107- انظر الملل 1/ 172.
108- انظر المقدمة ص 518.
109- الملل: 1/ 126.
110- انظر مقالات الإسلاميين 1/96.
111- انظر التبصير في الدين ص140.
112- انظر الفرق بين الفرق ص265.
113- انظر اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص47.
114- انظر المواقف ص701.
115- انظر العقيدة والشريعة في الإسلام ص193، 194.
116- انظر فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية 1/ 44.
117- انظر أسس الفلسفة ص389.
118- انظر تاريخ المذاهب الإسلامية ص22.
119- انظر مجموع الفتاوى 13/ 49.

الأشعري في (المقالات)، وقد حكاها بصيغة التضعيف بل صرح بعدم تيقنه من صحتها؛ إذ قال: «وحكي لنا عنهم ما لم نتحققه»[120]، والظاهر أن جميع من ذكر ذلك قد عوَّل على الأشعري وأخذها عنه.

ويبين الشهرستاني أحياناً مصدره في ذلك، وربما يصدر بعض الآراء بلفظ (زعم)[121] أو (من بدعته)[122]، ومن استقرأ ذلك يتبين له ضعفها، بل لا يفعل ذلك إلا عندما تكون تلك الآراء فيها شطط كبير وبعد عن الحق.

14. عول على المنهج المقارن؛ إذ يقارن بين قول فرقة في مسألة ما مع فرقة أخرى (إسلامية أو غير إسلامية)؛ ليظهر صلة الآراء ببعضها ويبين الأثر والتأثير، فيقارن بعض آراء أعلام المعتزلة مع الفلاسفة دون غيرهم، ولعله يرى تأثرهم بهم وتعويلهم عليهم، بل حدَّد المسائل التي وقع فيها التأثير، وهي: (نفي الصفات)[123] و(فعل الصلاح)[124] و(مسألة أفعال العباد)[125]، و(نفي الجزء الذي لا يتجزأ)[126] وغيرها، وقد يشير إلى بيان أوجه الاختلاف بين رأي معتزلي ورأي فيلسوف مع استفادة الأول من الثاني، ويعلل ذلك الاختلاف بعدم تمكن صاحب المقالة من إدراك مذهب الفلاسفة إدراكا تاماً[127]، أو أن بعض متكلميهم -كالنظام- يأخذ من آرائهم ما يناسبه بطريقة انتقائية؛ فهو أكثر ميلاً إلى تقرير مذهب الطبيعيين دون الإلهيين[128]،

120- 1/ 96.
121- انظر مثلاً: 1/71، 74، 140، 142، 143 وغيرها كثير.
122- الملل والنحل: 1/ 20.
123- قال عن العلاف: «إنما اقتبس هذا الرأي [رد الصفات إلى الذات] من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه» الملل 1/ 49، 50.
124- قال عن النظام «وإنما أخذ هذه المقالة [فعل الصلاح] من قدماء الفلاسفة حيث قضوا بأن الجواد لا يجوز أن يدخر شيئا لا يفعله» 1/ 54.
125- انظر 1/ 46.
126- يقول الشهرستاني: «وافق -أي النظام- الفلاسفة في نفي الجزء الذي لا يتجزأ» 1/ 55.
127- انظر الملل: 1/ 52.
128- انظر السابق: 1/ 56.

وربما قارن بين آراء المعتزلة وبين آراء النصارى، ثم قطع بالتأثر حيث قال مثلاً: «وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات وجوها للذات فهي بعينها أقانيم النصارى»[129]، كما قارن بين مذهب تاليس وما ورد في الكتب السماوية ولا سيما بشأن الماء الذي عده تاليس أصل الكائنات[130]، وكذلك فعل بين بعض اليهود وبين جماعة من المسلمين في موقفهم مما يسمى بالصفات الخبرية[131].

15. لا يكتفي بنقل الأقوال؛ فأحيانا يذكر وجه تقرير القول، وقد يشير إلى الإلزامات المترتبة عليه «ولازم القول -كما هو معروف- ليس قولاً للشخص إذا لم يلتزمه»[132]، وربما بيّن تناقض الرأي وبطلانه، بعبارات مثل: «وهذا كلام متناقض»[133] معقبا على مسألة تعذيب الأطفال عند المعتزلة، و«لهم [أي للمعتزلة] في مسائل هذا الباب خبط طويل»[134]، وفي شأن فرق الشيعة: «ولهم خبط طويل في سوق الإمامة والتوقف والقول بالرجعة بعد الموت والقول بالغيبة ثم بالرجعة بعد الغيبة»[135]، وبعد أن ذكر مذهب المختار في جواز (البداء) على الله تعالى -بمعنى أنه قد يظهر له خلاف ما علم- عقب قائلاً: «ولا أظن عاقلاً يعتقد هذا الاعتقاد»[136].

16. على الرغم من الخصومات الكبيرة بين المدارس الكلامية، فإنه كان موضوعياً في نقل عقيدة المعتزلة -وهم الخصم التقليدي لمذهبه الأشعري- نقلاً منصفا، ولم يتردد أيضاً في ذكر عبارات الثناء في حق بعض أعلامهم، فهو

129- السابق: 1 /48.

130- انظر السابق: 2/ 65.

131- انظر السابق: 1/ 215.

132- انظر ثائر الحلاق: ضوابط التكفير بين النظرية والتطبيق، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق (العدد: 28، العدد الأول 2012)، ص436.

133- الملل والنحل 1/ 63.

134- السابق: 1/ 77.

135- السابق: 1 /20.

136- السابق: 1/ 148.

ينقل قول المنصور في عمرو بن عبيد «نثرت الحب للناس، فلقطوا غير عمرو بن عبيد»[137]، وقال في شأنه أيضاً وشأن واصل -وهما من أبرز أعلامها- كان [أي عمرو] «من رواة الحديث معروفا بالزهد، وواصل مشهوراً بالفضل والأدب عندهم»[138]، ووصف بشر بن المعتمر «بأنه كان من أفضل علماء المعتزلة»[139]، وقد يعتذر عن رأي وضيع ويحاول أن يجد لصاحبه تأويلا فلسفياً[140].

17. من جميل ما صنع المؤلف أنه ضمن كتابه هذا مناظرات بين فرق متباينة الآراء (مناظرات بين الصابئة والحنفاء)[141]، وهو أسلوب ماتع يزيد في الإيضاح، والدراسات التربوية الحديثة توصي بهذا النوع من الحوارات؛ لأنها تشد انتباه السامع وتجعله يتفاعل مع الموضوع.

ثانياً: المآخذ على الكتاب

كتاب الشهرستاني كغيره من الكتب نتاج بشر ليس صاحبه معصوما عن الخطأ أو محفوظا عن السهو والتحيز؛ ومن هنا لا ضير في وجود بعض الملاحظات -والتي بطبيعة الحال- لا تقلل من شأنه، إذا قورنت بمحاسن الكتاب وغزارة معلوماته، وهي إجمالاً:

1. عدم دقته أحياناً في تصنيف بعض الفرق ورجالها، ومن ذلك: أنه أدرج النجارية ضمن الجبرية[142]، مع أنها وافقت المعتزلة في أشياء ووافقت الجبرية في أخرى، ومن ثم فتصنيفها تحت أي منهما ليس دقيقاً[143]، بل

137- انظر السابق: 1/ 20.
138- السابق: 1/ 45.
139- السابق: 1/ 63.
140- السابق: 1/ 68.
141- انظر السابق: 2/ 9.
142- انظر الملل 1/ 88
143- انظر الرازي: اعتقادات المسلمين والمشركين ص 47.

ذكرهم مع المرجئة أولى لقولهم بالإرجاء[144]، وعدَّ من رجالات الشيعة من ليس منهم، فقد جعل بعض أعلام أهل السنة: كأبي حنيفة، وشعبة، ووكيع، وأبا إسحاق السبيعي، وطاووس، والشعبي، وعلقمة، والنخعي، مع رجال الشيعة[145] وهذا لا يصح، ولو ذكر عن بعضهم ميلاً نحو التشيع لأصاب، فتشيع كثير مما وصف بذلك مخالف تماما لما عليه الغلاة، فذلك اللقب مرَّ بمراحل متعددة ومتفاوتة؛ فكان أول الأمر يطلق على من يفضل علياً على عثمان مع تقديره واحترامه لهما ولجميع الصحابة الكرام، وهذا ليس بضار[146]، وزعم أن إيراقليطس وأباسيس كانا من الفيثاغورسيين، وقد أوقع الشهرستاني في ذلك تحريف متعمد قام به بعضهم في كتاب (الآراء الطبيعية التي ترضى عنها الفلاسفة) المنسوب لفلوطرخس[147]

وذكر أن نسطور الحكيم ظهر في زمان المأمون[148]، والأمر مشكل إن كان المقصود به بطريرك القسطنطينية فهو عاش في النصف الأول من القرن الخامس الميلادي[149]، وإليه تنسب فرقة النسطورية[150]، وقد يقال من المستبعد ألا يعلم الشهرستاني ذلك، فلعله أشار إلى نسطور آخر ظهر في الفترة التي عينها، ويساعد على ذلك أن الشهرستاني وصفه بـ(الحكيم)، ولم يعرف عن المؤسس الأول ذلك اللقب[151].

144- انظر التبصير في الدين ص101.

145- انظر السابق: 1/ 190.

146- قال ابن كثير: « والعجب أنه قد ذهب بعض أهل الكوفة من أهل السنة إلى تقديم علي على عثمان ... ونقل مثله عن وكيع » الباعث الحثيث ص25.

147- انظر فلسفة الكلام 2/ 624، 625.

148- الملل والنحل: 1/ 223.

149- انظر البيروني: الآثار الباقية ص288، والفصل في الملل: 1/ 48.

150- التي تعتقد أن الله واحد ذو أقانيم ثلاثة: (الوجود) و(العلم) و(الحياة) ليست هي الذات وليست زائدة عليها، اتحدت الكلمة بجسد المسيح كإشراق الشمس في كوة، وكظهور النقش إذا طبع الخاتم، فهو إله تام وإنسان تام، والصلب وقع على الناسوت دون اللاهوت، ومعه بطل الاتحاد. المغني 5/ 84، والفصل في الملل 1/ 111.

151- انظر ولفسون: فلسفة الكلام 1/ 468.

2. إن نسبته -بعض الأقوال إلى بعض الأشخاص أو الفرق- ليس دقيقاً، ومن ذلك:

أ. إجماع الخوارج على تكفير صاحب الكبيرة[152]، مع أن (العجاردة) و(الإباضية) ترى أنه كفر نعمة لا ملة[153]، وذهب البغدادي أيضاً إلى أن بعضهم كالنجدات والإباضية لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقيهم[154].

ب. تقريره بأن الصفات الخبرية من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، وزعم أن هذا مذهب السلف. أقول: ليس الأمر كما قال، وإنما هو مذهب المتأخرين من المتكلمين، أما السلف فقد أثبتوا الله ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله من غير تشبيه ولا تمثيل.

ج. يفهم من عبارته أن إجراء النصوص على ظاهرها يلزم منه التشبيه[155]، والحق أن ذلك غير لازم؛ لأن صفات الله تعالى تثبت له على وجه يختص به ويناسبه ويليق به لا على نحو ما تثبت للمخلوق. ففي قولنا يد الله، صارت الصفة متعلقةً بموصوفها، وإذا قيل: يد زيد صارت الصفة متعلقة بموصوفها، فيمتنع أن تكون اليد اللائقة بالله هي اليد اللائقة بزيد؛ لأن بين الموصوفين تبايناً، فيلزم أن تكون الصفة في الموصوف الأول مباينةً للصفة في الموصوف الثاني، وإن كان الاسم مشتركاً، ولهذا أجرى السلف هذه النصوص على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها[156].

152- انظر فلسفة الكلام: 1/ 117.

153- انظر كتاب الأديان والفرق لإباضي مجهول الاسم، نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية رقم (2298ب)، ق 104.

154- انظر الفرق بين الفرق: ص55.

155- انظر الملل: 1/ 93، 1/105.

156- انظر ابن العطار: كتاب الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، ق (15)، نسخة مخطوطة، وابن تيمية: الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله تعالى، مكتبة أنصار السنة، ط3، 1946م، ص7.

د. ما ذكره الشِّهرِستانِي لَيْس بصحيحٍ فِي اسْم الْمتكلِّمين[157]؛ فَإِنَّ الْمُتكلِّمين كانوا يسمَّوْن بهذا الِاسم قبل منازعتهم فِي مسْأَلة الْكَلام[158]، وكذا ما قاله بشأن اسم اليهود بأنه جاء من هاد الرجل أي رجع وتاب، وإنما لزمهم هذا الاسم لقول موسى عليه السلام[159]: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: 156]، ولعل الراجح في ذلك: أن التسمية جاءت من النسبة إلى يهوذا (أحد الأسباط)، فإن الملك استقر في ذريته، وأبدلت الذال المعجمة دالاً مهملة، كما يوجَد مثل ذلك في كلام العرب[160].

ه. قوله إن الأنصار اتفقوا على تقديمهم سعد بن عبادة للخلافة[161]، ومن تتبع الروايات ووقف على شروحها يرجح أن من ذهب إلى ذلك طائفة قليلة من الأنصار يتصدرهم سعد بن عبادة والحباب بن المنذر، ثم رجع هؤلاء وبايعوا الصديق ولم يتخلف إلا سعد[162].

3. حكم بتأثر بعض الأشخاص بغيرهم من غير أدلة تثبت ذلك، ومنه:

أ. مسألة تتلمذ زيد بن علي على يد واصل بن عطاء وأخذ المذهب عنه[163]، ويبدو أنه تبنى رواية المعتزلة في تقرير هذه التلمذة[164]، وهناك قرائن قد تساعد على قبولها وهي أن الزيدية -كما ذكر المقبلي- هم معتزلة في كل الموارد إلا في شيء من مسائل الإمامة وهي مسألة فقهية[165]، وهذه دعوى لا تستقيم لما عرف عن أهل البيت من موافقتهم للسلف وبعدهم عن المذاهب التي انحرفت عنهم، بل الصحيح أن واصل

157- انظر الملل والنحل 1/ 20.
158- انظر مجموع الفتاوى 3 /184.
159- انظر الملل: 1/ 210.
160- انظر أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر 1 /55.
161- انظر الملل والنحل 1/ 20.
162- انظر منهاج السنة 6/ 209.
163- انظر السابق: 1/ 29.
164- انظر فضل الاعتزال ص239.
165- انظر العلم الشامخ ص7.

بن عطاء هو الذي أخذ عن أهل البيت بتتلمذه على أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية (ت98هـ)[166].

ب. أن بعض فلاسفة اليونان القدامى قد استقوا علومهم وحكمتهم من بعض الأنبياء كداود وسليمان عليهما السلام، وهذا يصعب إثباته لانعدام الأدلة التي تشهد على ذلك، فيقول عن (فيثاغورث): «كان في زمان سليمان النبي ابن داود عليهما السلام قد أخذ الحكمة من معدن النبوة. وهو الحكيم الفاضل، ذو الرأي المتين»[167]. ويقول عن (أنبادوقليس): «كان في زمن داود النبي عليه السلام، مضى إليه وتلقى منه العلم، واختلف إلى لقمان الحكيم، واقتبس منه الحكمة، ثم عاد إلى يونان وأفاد»[168].

ومن العجيب حقاً ما صنعه الشهرستاني حين ذكر عن (تاليس) أنه يقول بمبدع للعالم يدرك بآثاره لا بصفاته، وأنه كان ولا شيء معه أو قبله ... ونحو ذلك قاصداً أن يصبغ آراءه بصبغة دينية تجعل منه موحداً أو تكاد، ومراده من ذلك إثبات أن ما نزلت به الكتب السماوية موافقاً لما ارتضاه الحكماء القدامى، حتى إنه عدَّ قوله بأن الماء أصل الكون وما يوجد في التوراة بشأن ذلك يخرج من (مشكاة النبوة)[169]، وهذا يعد منه بدعاً من القول، لم يسبقه إليه أحد من المسلمين ولم يتابعه عليه ممن يعتد برأيه، والقفطي قد خالفه في ذلك؛ حيث نسب لـ(تاليس) هذا، القول بإنكار الخالق[170]، وهذا هو القول الحق؛ فالحكماء السبعة وطاليس

166- انظر أمالي المرتضى: 1/ 114، وقارن سليمان الشواشي: واصل بن عطاء ص35، 36.

167- الملل والنحل: 2/ 132.

168- انظر السابق: 2/ 126

169- انظر الشهرستاني: الملل والنحل، ت: محمد سيد كيلاني، دار صعب (بيروت)، 1986م، 63/2، 64. وفي مثل هذا الموضع يصدق قول جيلسن: بدلاً من كتابة تاريخ الفلسفة كما هي كانت بالفعل، نحن كتبنا تاريخ الفلسفة كما سوف تكون، إنها طريقة سيئة في كتابة تاريخ الفلسفة حقاً، انظر: God and Philosophy, by Gilson, Yale University Press, 1941, P3.

170- انظر القفطي: إخبار العلماء بأخبار الحكماء، والمشهور بـ(تاريخ الحكماء)، مكتبة المتنبي (القاهرة)، د. ت، ص75.

منهم؛ بل أولهم وأبرزهم ليس لديهم أدنى تصور عن الإلهية، وكانت فلسفتهم طبيعية خالصة. وفي السياق ذاته الذي نتكلم فيه عن فلاسفة اليونان فقد وقع الشهرستاني بما وقع فيه غيره من الفلاسفة والمؤرخين في نسبة كتاب (أثولوجيا) إلى أرسطو[171]، مع أنه ليس إلا أجزاء من (تاسوعات) أفلوطين صاحب نظرية الفيض، ولو تنبه فلاسفة المسلمين -الفارابي وابن سينا على وجه الخصوص- إلى هذه النسبة الخاطئة لما وجدت هذه النظرية -التي أحدثت خلافا عميقا وجدلا عريضا انتهى بتكفير معتنقيها- مكانا في تراثهم[172]، ومن المآخذ أيضاً ما دلَّت عليه عبارة الشهرستاني «وقد أخذ العلم [أي أفلاطون] من سقراط وطيماوس»[173]، إذ يفهم منها أن طيماوس اسم فيلسوف، والذي نرجحه أنها اسم محاورة من محاورات أفلاطون[174]، لأننا لم نقف على فيلسوف بهذا الاسم.

4. من المبالغات غير الدقيقة التي وقع فيها: أنه رد معظم المذاهب الإسلامية التي اعتنقها المتكلمون ومذاهب أهل السنة والتي تخالف الأشعرية إلى معصية إبليس، وهي في نظره مذاهب مبتدعة ضالة تشعبت عن تلك الشبهة[175]، وهكذا فحصره الشبهات وجميع الضلالات بتولدها من شبهة إبليس فيها مبالغة ونظر لا تخفى على أرباب العقول، فهذه الشبهة -التي حكاها في أول الكتاب عن إبليس في مناظرته للملائكة- لا تعلم إلا بالنقل، وهو لم يذكر لها إسنادا بل لا إسناد لها أصلا؛ فإن هذه لم تنقل عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة، ولا عن أئمة المسلمين المشهورين[176].

171- انظر الملل والنحل 2/ 120.

172- انظر ثائر الحلاق: العناية الإلهية ومشكلة الشر في الفكر الفلسفي، أصل الكتاب رسالة علمية حصل بها مؤلفها على درجة الدكتوراه من دار العلوم، وهي الآن قيد النشر في دار النوادر، ص 296.

173- انظر الملل والنحل 2/ 88.

174- قدم لها ألبير ريفو، وعربها: فؤاد جرجي بربارة، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي (دمشق)، 1968م.

175- انظر الملل1/ 16-20

176- انظر منهاج السنة النبوية: 6/ 196.

وفي هذا السياق يأتي ما ذكره عن الفرق اليهودية الثلاث التي أوردها -غير السامرة- وهي (العنانية)[177]، و(العيسوية) و(المقاربة) التي نشأت في ظل الدولة الإسلامية، بل إن الأولى والثانية قد نشأتا في عهد العباسيين تحديدا، وفي بقع جغرافية متقاربة إلى حد ما، بأنها من أشهر فرق اليهود والتي منها -كما ذكر- تشعبت سائر فرقهم[178]، وهذا غير مسلّم به فهناك فرق أكثر أهمية وأقدم مما ذكر؛ إذ نشأت قبل الإسلام، ومن ثم فالنبي الكريم عندما أخبر عن تفرق اليهود يقتضي أن يكون ذلك قبل النبوة لا بعدها بعقود. وينبغي الإشارة إلى أن الشهرستاني فاته ذكر بعض الديانات القديمة المشهورة كـ(المصرية، الهندوسية، والبوذية، والصينية)، ومن المآخذ أيضاً ما ذكره -في المناظرة بين أقوال الحنفاء وبين أقوال الصابئة- من المفاضلة بين الأرواح العلوية وبين الأنبياء؛ ويجعل إثبات هذه وسائط أولى من تلك تفضيلاً لأقوال الحنفاء على أقوال الصابئة[179]، وهذه المقارنة ليست دقيقة فإن الحنفاء لا يثبتون بين الله وبين مخلوقاته واسطة في عبادته وسؤاله، وإنما يثبتون الوسائط في تبليغ وحيه ورسالاته[180].

5. اعتمد أيضاً -في تصنيفه للفرق- على حديث: تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، الناجية منها واحدة والباقون هلكى، قيل: ومن الناجية؟ قال: (أهل السنة والجماعة)، قيل: وما السنة والجماعة؟ قال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي»[181]، وتأسيساً على هذه الرواية فقد انتهى إلى النتيجة الآتية: «الحق في جميع المسائل يجب أن يكون مع فرقة واحدة»[182]، ومن ثم فقد تكلف في تشعيب الفرق وحصرها حتى يصل إلى ذلك العدد من غير اعتبار للمستقبل، وهذا سيفضي بالضرورة إلى إدانة تلك الفرق، ما عدا ما

177- نسبة إلى مؤسسها عنان بن داود (أواخر القرن الثامن الميلادي). انظر الآثار الباقية من القرون الخالية ص37.
178- انظر الملل 1/ 219.
179- انظر السابق: 2/ 30، 31.
180- انظر الرد على المنطقيين ص 105.
181- انظر الملل 1/ 11.
182- انظر السابق 1/ 11.

ينتمي إليه المؤلف.

وما ينبغي قوله على الحديث أن هذه الرواية التي ساقها الشهرستاني لم ترد عند أهل الحديث على الرغم من كثرة مروياته مما يدل على أنها رويت بالمعنى، وعموما فالزيادة التي تدل على أن جميع الفرق في النار سوى واحدة لم يصح شيء منها بجميع ألفاظها[183]، قال ابن الوزير: « إياك والاغترار بكلها هالكة إلا واحدة»، فإنها زيادة فاسدة غير صحيحة القاعدة لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة[184]، ومن ثم فالذي نميل إليه أنه لا يوجد فرقة ناجية بعينها، والناجي هو من سلك سبيل الحق من أي فرقة كان[185].

6. لا بد أن نعترف أيضاً بأن معرفته بالحديث -كسائر ذوي الاتجاه العقلي من متكلمين وفلاسفة- متواضعة، فهو يستدل أحياناً بأحاديث لا تصح، منها ما هو موضوع، ومنها ما لا أصل له في متون السنة، وأمثلة ذلك: «المشبهة يهود هذه الأمة، والروافض نصاراها»[186]، و« لعن الله من تخلف عنه» [أي عن جيش أسامة][187]، و« ما شقي امرؤ عن مشورة، ولا سعد باستبداد

183- « فرواية كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة» فمدارها على أزهر بن عبد الله وهو ضعيف تكلم فيه العلماء [انظر ابن حجر: التهذيب 1/ 340]، ورواية « كل فرقة منها في النار إلا واحدة وهي الجماعة» مدارها على موسى بن عبيدة ضعفه العلماء [انظر التهذيب: 1/ 983]. وأما رواية « كلها في النار إلا ملة واحدة، فقيل له وما الواحدة؟ قال ما أنا عليه اليوم وأصحابي» مدارها على عبد الرحمن بن زياد بن أنعم قد ضعفه علماء الجرح والتعديل [الذهبي: المغني في الضعفاء 1/ 373]، ورواية « كلها ضالة إلا فرقة واحدة الإسلام وجماعتهم» مدارها على كثير بن عبد الله بن عمرو وهو متهم بالكذب [الذهبي: المغني في الضعفاء 2/ 20]، ورواية « كلها في النار إلا السواد الأعظم» ومدارها على أبي غالب (حزور)، وهو ضعيف [المغني في الضعفاء 1/ 151].

184- العواصم والقواصم 1/ 186.

185- للوقوف على هذه الروايات مع الحكم عليها راجع عبد اللطيف محيمد: الخلاف في نسبة الآراء إلى أصحابها في الكتب الكلامية دراسة تأصيلية تحليلية نقدية، رسالة ماجستير، قسم العقائد والأديان في كلية الشريعة، جامعة دمشق، 2012م، ص31-38.

186- انظر الملل: 1/ 19. لم نجد أصلاً له.

187- انظر السابق 1/ 23

برأي»[188]، و«القدرية خصماء الله في القدر»[189]، و«كلام الله غير مخلوق»[190]، و«أنا أحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر»[191]، و«لولا أن يقول الناس فيك [والخطاب لعلي] ما قالوا في عيسى ابن مريم عليه السلام لقلت فيك مقالا»[192] و«أنا ابن الذبيحين»، و«من لا يؤمن بي فليس بمؤمن بالله تعالى»[193].

وفي خاتمة البحث يمكن أن نشير إلى بعض نتائجه:

1. يعد كتاب (الملل والنحل) من أهم المصنفات في فنه، فهو موسوعة في الفرق والأديان السماوية والوضعية، والناظر فيه يقف على غزارة المعلومات وتنوعها وجمال العبارات مع حسن العرض ودقة الاختصار.
2. اقتصر دور الشهرستاني على الحكاية والوصف مستغنياً -في الغالب- عن نقد الآراء والأقوال وإبطالها، وهذا تطبيق دقيق للمنهج الوصفي الذي ينبغي أن يتمتع به المؤرخ الناجح، ومما يحمد لمؤرخنا أن بعض الدراسات المعاصرة تعاني من غياب هذا المنهج وعدم وضوحه.
3. حضر المنهاج المقارن حضورا جيدا في الكتاب، فقد تنوعت وجوه المقارنة «بين أديان مختلفة، وربما وقعت بين المذاهب في الملة الواحدة، أو بين أعلام المذهب الواحد، أو بين شخصيات من مذاهب متعددة»، ولهذا المنهج أهميته

188- انظر السابق 1/ 37. لم نقف على تخريج له.

189- انظر السابق 1/ 43. لم نجد له أصلاً.

190- انظر 1/ 86، قال البيهقي [الأسماء والصفات: 1/ 584]، «نُقِلَ إِلَيْنَا عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ مَرْفُوعًا: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَرُوِيَ ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، أَسَانِيدُهُ مُظْلِمَةٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْتَجَّ بِشَيْءٍ مِنْهَا، وَلَا أَنْ يُسْتَشْهَدَ بِشَيْءٍ مِنْهَا»، ونسبت هذه المقولة إلى عدد من السلف وبعض الأئمة كالشافعي وأحمد.

191- انظر الملل: 1/ 186. لا وجود له في كتب الحديث المشهورة، ولا الأجزاء المنثورة، وجزم الحافظ العراقي بأنه لا أصل له وكذا المزي وغيره. كشف الخفاء: 1 /192.

192- لم يرد له ذكر في كتب الحديث.

193- الملل 1/ 144.

فهو يوضح قيمة الآراء، ويظهر أوجه التشابه والتباين بينها.

4. إن التزام المؤلف بتناول معظم الفرق والأديان والفلسفات أدى إلى وجود بعض السلبيات، والتي من أهمها صعوبة الوقوف على المصادر المطلوبة، فاستلزم ذلك عدم دقة في نسبة بعض الآراء إلى أهلها أو قصور في استيعابها، وظهر ذلك في كلامه عن أديان الهند والفلسفة اليونانية، كما فاته ذكر أديان لها أهميتها كالبوذية والهندوسية والجينية والمصرية، أما ما يتعلق بآراء فرق الإسلام ومتفلسفة المسلمين فهو خبير بها.
5. إن ما سطّره الشهرستاني في كتابه هذا يسدُّ ثغرة في تاريخ الفلسفة بين القديم والحديث.

تم بحمد الله وفضله

ثبت المصادر والمراجع

1. أحمد محمود صبحي: في علم الكلام، دار النهضة العربية (بيروت)، 1405هـ.
2. الإسفراييني: التبصير في الدين، عالم الكتب (بيروت)، 1983م.
3. الأشعري (علي بن إسماعيل): مقالات الإسلاميين، ت: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي (بيروت)، ط3.
4. الإيجي (عضد الدين): المواقف، ت: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل (بيروت)، 1997م.
5. البغدادي: الفرق بين الفرق، دار الآفاق الجديدة (بيروت)، ط2، 1977م.
6. البلخي، القاضي عبد الجبار، الحاكم الجشمي: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ت: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، 1393م.
7. البيهقي (أبو بكر، أحمد بن الحسين): الأسماء والصفات، مكتبة السوادي (جدة)، ط1.
8. البيهقي (علي بن أبي القاسم): تاريخ حكماء الإسلام، نشرة: محمد كرد علي، مطبعة الترقي (دمشق)، 1365هـ.
9. توفيق الطويل: أسس الفلسفة، دار النهضة العربية، د. ت، ط.
10. ابن تيمية (أحمد عبد الحليم):
   - الرد على المنطقيين، دار المعرفة (بيروت).
   - الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة، مكتبة أنصار السنة، ط3، 1946م.
   - مجموع الفتاوى، نشرة: أنور الباز، عامر الجزار، دار الوفاء، ط3، 1426هـ.
   - منهاج السنة النبوية، ت: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط1.
11. ثائر الحلاق:
   - العناية الإلهية ومشكلة الشر في الفكر الفلسفي، دار النوادر، ط1، 2014م.
   - ضوابط التكفير بين النظرية والتطبيق، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق (العدد: 28، العدد الأول 2012).
12. جولد زيهر: العقيدة والشريعة في الإسلام،

13. ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي):
- تهذيب التهذيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1.
- لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات (بيروت)، ط3، 1406هـ.

14. ابن حزم الظاهري (علي بن أحمد): الفصل في الملل والأهواء والنحل، الخانجي (القاهرة)، د. ت.
15. ابن خلدون: المقدمة، د. ط، ت.
16. ابن خلكان (أحمد بن محمد): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، دار صادر (بيروت)، د. ت.
17. الخياط: الانتصار، ت: نيبرج، مكتبة الدار العربية، ط1،1925م
18. الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد):
- المغني في الضعفاء، ت: نور الدين العتر.
- سير أعلام النبلاء، حقق بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت).

19. الرازي (فخر الدين محمد بن عمر):
- مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر، دار المشرق (بيروت).
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، دار الكتب العلمية (بيروت)، 1402هـ.

20. السبكي (تاج الدين): طبقات الشافعية الكبرى، دار المعرفة (بيروت)، ط2.
21. سليمان الشواشي: واصل بن عطاء، دار الكتاب العربي (ليبيا)، 1993م
22. السمعاني (عبد الكريم بن محمد): التحبير في العجم الكبير، مطبعة الإرشاد (بغداد)، 1395م.
23. سهير مختار: الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية، رسالة دكتوراه، ج. عين شمس، ك. البنات، 1395هـ.
24. الشهرستاني:
- مصارعة الفلاسفة، ت: سهير مختار، 1976م.
- الملل والنحل، ت: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة (بيروت)، 1404هـ.
- نهاية الإقدام في علم الكلام، د، ت، ط.

25. عبد الحليم محمود: التفكير الفلسفي في الإسلام، دار الكتاب اللبناني، 1985م.
26. عبد اللطيف زادة: أسماء الكتب، ت: د. محمد التونجي، دار الفكر (دمشق)، 1983م.
27. عبد اللطيف محيمد: الخلاف في نسبة الآراء إلى أصحابها في الكتب الكلامية (دراسة تأصيلية تحليلية نقدية)، رسالة ماجستير، قسم العقائد والأديان في كلية الشريعة، جامعة دمشق، 2012م.
28. العجلوني (إسماعيل بن محمد): كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، دار إحياء التراث العربي.
29. ابن العطار: كتاب الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، نسخة مخطوطة، الظاهرية.
30. علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي، دار المعارف، ط9.
31. ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت).
32. أبو الفداء: تاريخ أبي الفداء، د، بيانات.
33. قاضي شهبة (أبو بكر بن أحمد بن محمد): طبقات الشافعية، عالم الكتب (بيروت)، ط1، 1407هـ.
34. القفطي: إخبار العلماء بأخبار الحكماء، والمشهور بـ (تاريخ الحكماء)، مكتبة المتنبي (القاهرة)، د. ت.
35. القنوجي (صديق بن حسن): أبجد العلوم، دار الكتب العلمية (بيروت)، 1978م.
36. كتاب الأديان والفرق لإباضي مجهول الاسم، نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية رقم (2298ب)، ق 104.
37. ابن كثير: الباعث الحثيث، موقع الوراق.
38. لويس غرديه وزميله: فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية، تر: صبحي الصالح، فريد جبر، دار العلم للملايين (بيروت)، ط2، 1979م.
39. محمد بدران: المدخل إلى كتاب الملل والنحل، د، ت، ط.

40. محمد غلاب: الفلسفة الإغريقية، القاهرة، ط1، 1938م.
41. المقبلي (صالح بن المهدي ت1108هـ): العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، دار البيان (دمشق)، د، ت، ط.
42. ابن النديم (أبو الفرج محمد بن إسحق): الفهرست، دار المعرفة (بيروت)، 1978م
43. ابن الوردي (عمر بن مظفر): تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية، 1996م.
44. الهمداني (القاضي عبد الجبار ت415هـ): المغني في أبواب التوحيد والعدل، ت: جمع من العلماء، مراجعة: إبراهيم مدكور، بإشراف طه حسين، د. ط.
45. ابن الوزير اليماني (محمد بن إبراهيم): العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، مؤسسة الرسالة، ط3، 1994م.
46. ولفسون (أ. هاري): فلسفة المتكلمين، ت: مصطفى لبيب، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2005م.
47. ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر (بيروت).
48. Gilson: God and Philosophy, Yale University Press, 1941